العرب
الثلاثاء 2020/02/04
السنة 42 العدد 11607

منتدى بالرباط يناقش طرق محاربة التطرف في السجون

هدف المقاربة المغربية إزالة نزعة التطرف لدى المعتقلين وإعادة تأهيلهم

تنشغل كل دول العالم، وخاصة الأقطار التي تعاني من صداع الإرهاب، بالبحث عن سبل ناجعة لمقاومة الإرهاب أوالتطرف العنيف لا فقط من خلال محاولة صده عن تنفيذ عملياته، بل أيضا بمعالجة حواضن التطرف، وقد أجمعت دراسات كثيرة على أن السجون تمثل أكثر الفضاءات المؤهلة لأن تكون أرضيات خصبة لأفكار الإرهاب والتطرف، سواء لدى المساجين المتطرفين أو عند سجناء الحق العام. وفي هذا الانشغال الفكري والسياسي انعقد "المنتدى الأفريقي الأول لإدارات السجون وإعادة الإدماج"، في المغرب يومي 30 و31 يناير الماضي، وتوصّل إلى أن تدبير المعتقلين على خلفية قضايا التطرف والإرهاب مسألة تتجاوز الحدود الوطنية والقارية.

تكامل بين احترام حقوق الإنسان وبين إرساء تدابير لمكافحة الإرهاب

الرباط – احتضنت مدينة الرباط المغربية، بين 30 و31 يناير الماضي، المنتدى الأفريقي الأول لإدارات السجون وإعادة الإدماج الذي نظم تحت شعار "نحو رؤية مشتركة لتعزيز التعاون جنوب – جنوب لمواجهة تحديات وإكراهات تدبير المؤسسات السجنية". وشارك في المنتدى، المنظم بمبادرة من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، ستة وثلاثون بلدا أفريقيا.

وتوزعت أشغال المنتدى الأفريقي الأول لإدارات السجون وإعادة الإدماج على ثلاث جلسات تتمحور حول مواضيع "أي مقاربة تشاركية ناجعة في تهيئة السجناء للإدماج؟" و"قراءة في تجارب التدبير الأمني بالمؤسسات السجنية، وتدبير السجناء المعتقلين على خلفية قضايا التطرف والإرهاب" و"تحديث الإدارة السجنية وفعالية العنصر البشري".

> التعامل مع المعتقلين على خلفية قضايا التطرف والإرهاب مسألة تتجاوز حدود الدول المعنية، بل تتجاوز حدود قارّة بعينها لتصبح قضية عالمية

وافتتح رئيس الحكومة المغربية، سعدالدين العثماني، المنتدى، ووضع مسألة إدارة السجون في سياقها العام حين أكد أن إصلاح منظومة العدالة كان له وقع إيجابي على مجال تدبير الاعتقال.

وأوضح العثماني، أن هذا الإصلاح كان من بين أهدافه الإستراتيجية الكبرى تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، وبالتالي إرساء سياسة عقابية ناجعة من خلال إقرار بدائل للعقوبات السالبة للحرية، ووضع آليات قانونية لتجنيح الجنايات ذات التأثير البسيط، ومراجعة النصوص القانونية التي تتضمّن فوارق شاسعة بين الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة، في اتجاه التقليص من هذه الفوارق، واعتماد ضوابط ومعايير محددة في إعمال السلطة التقديرية التي يتوفر عليها القضاة لتقدير العقوبة.

ومن جهتها، اعتبرت ليزا ليتشورت، ممثلة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، أنّ أي جهود للتصدي لنزعة التطرف المفضي إلى الإرهاب في السجون يجب أن تكون متوافقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تحترم ظروف الاحتجاز كرامة السجناء وحقوقهم.

ولفتت ليتشورت، إلى أن من العوامل التي تقف وراء تزايد اهتمام المجتمع الدولي بسياق السجن والعمل مع السجناء أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به السجون في الوقاية من التطرف المفضي إلى الإرهاب وتجنيد الإرهابيين، وفي ضمان إيلاء الاهتمام المناسب بإعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم، مبرزة التكامل القائم بين احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، وبين إرساء تدابير فعّالة لمكافحة الإرهاب.

وأكدت ليتشورت أن المجتمع الدولي بات أكثر وعيا بأن التصدي الفعّال للتهديدات التي يطرحها الإرهاب لا يتطلب فقط بلورة عمليات استخباراتية وتدابير قوية لإنفاذ القانون، بل يتطلب أيضا التزاما بإيلاء الاهتمام لجوانب الوقاية وانخراط مختلف الفاعلين، بمن فيهم الشباب والنساء والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والتركيز على مكافحة الخطاب الإرهابي، وتوفر الإرادة لمعالجة الظروف التي قد تفضي إلى الإرهاب، في إطار نهج شامل ومتكامل يكفل حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.

وفي هذا الصدد، أوضح المدير بمديرية إدارة السجون الفرنسية، رومان بيراي، خلال الجلسة العامة الثانية للمنتدى، والتي نظمت حول موضوع "قراءة في تجارب التدبير الأمني بالمؤسسات السجنية، وتدبير السجناء المعتقلين على خلفية قضايا التطرف والإرهاب"، أن هذا الموضوع يتجاوز رهانات الإدارات السجنية، مبرزا أنه "قضية مجتمعية يجب أن تعبئ جميع القوى المعنية".

وأضاف بيراي، أن تدبير المعتقلين على خلفية قضايا التطرف والإرهاب يتجاوز حدود الدول المعنية، "بل إنه يتجاوز حدود قارّة بعينها ليصبح قضية عالمية".

وخلال استعراضه للإستراتيجية الفرنسية في مجال محاربة التطرّف في الوسط السجني، أشار إلى أنها ترتكز على ثلاثة محاور، وهي الرصد والتقييم والتكفل، مسجلا أن هذه الإستراتيجية تسمح كذلك بالتكفل خارج المؤسسة السجنية، من خلال مراكز تقدم "مواكبة معززة" للمعتقلين السابقين على خلفية قضايا التطرف والإرهاب من أجل تسهيل إعادة إدماجهم.

واستعرض رئيس المرصد المغربي حول التطرّف والعنف، مصطفى الرزرازي، المقاربة المغربية في تدبير السجناء المعتقلين على خلفية قضايا التطرف والإرهاب، وأكد أنها تهدف إلى إعادة إدماج هذه الفئة في المجتمع.

وأوضح الرزرازي، أن المقاربة المغربية في هذا المجال، الذي تم اعتمادها بعد الاعتداءات الإرهابية لـ16 مايو 2003، هي مقاربة شمولية تجمع بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية واحترام حقوق الإنسان، مبرزا أنها تروم، بالأساس، إزالة نزعة التطرّف لدى المعتقلين وإعادة تأهيلهم.

وأشار إلى أن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أطلقت، بالشراكة مع الرابطة المحمدية للعلماء والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، برنامج "مصالحة"، الذي يسعى إلى أنسنة وتحسين ظروف الاعتقال، وتأهيل السجناء لتهيئتهم للإدماج في المجتمع، منوها بهذه المبادرة الرائدة على الصعيد القاري.

وأبرز أن هذا البرنامج يعمل على محاربة التطرف العنيف من خلال الاعتماد على التربية الدينية، والمواكبة النفسية، وتنظيم ورشات عمل تعنى بالقانون ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتقديم تأطير سوسيولوجي واقتصادي لهذه الفئة من المعتقلين، مسجلا أن هذا البرنامج مكّن مجموعة مهمة من السجناء من الخروج من دائرة التطرّف ونبذ العنف بكل أشكاله.

من جانبها، أكدت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأفريقيا، نيرينا تشيبيوت كيبلغات، أن هذه الهيئة التي أطلقت برنامجا يساعد دول القارة على محاربة التطرّف وتدبير السجناء المعتقلين على خلفية قضايا التطرف والإرهاب، تعتبر أن المؤسسات السجنية أصبحت مراكز مميزة لنزع الأفكار المتطرّفة والعنيفة، وحماية المجتمعات الأفريقية من آفة الإرهاب، منوّهة في هذا الصدد بالتجربة المغربية في هذا المجال.

ودعت المسؤولة الأممية الدول الأفريقية إلى إيلاء اهتمام خاص بالنساء العائدات من ساحات النزاعات، ولاسيما اللواتي يحملن أطفالا، من أجل إعادة تأهيلهن وإدماجهن في مجتمعاتهن، مسجلة أهمية تعزيز قدراتهن الفكرية والمعرفية، واستفادتهن من التكوينات المهنية الملائمة لأسواق الشغل.

وفي ختام المنتدى تم إصدار "إعلان الرباط" الذي أوصى بوضع التجربة المغربية في تدبير السجون رهن إشارة الدول الأفريقية في المجالات التالية:

أ – تدبير آليات التعاطي مع سجناء قضايا التطرّف والإرهاب.

ب – تكوين الموارد البشرية وتطوير آليات العمل وإعداد البرامج من خلال مركز تكوين الأطر بتيفلت الذي يظل رهن إشارة الأطر الأفريقية في سياق التكوين وتبادل الخبرات.

ج – تدبير إدماج السجناء خلال فترة اعتقالهم.

د – تدبير إدماج السجناء بعد الإفراج عنهم في إطار برامج الرعاية اللاحقة من خلال تجربة مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء في هذا المجال.

التشدد الإسلامي يعمق حالة الإنكار التركي لإبادة الأرمن

ترفض تركيا الاعتراف بإبادة الأرمن في الواقعة التي تعود إلى العام 1915، وتقدّم رواية مخففة عن الواقعة، وهي رواية تتداخل فيها عوامل التاريخ بالأيديولوجيا، لكنها تظل حائلا دون بناء علاقات سياسية وإنسانية أساسها التعايش والاعتراف بالآخر.

غيوم بيرييه
كاتب في موقع أحوال تركية

في العام الماضي، تم منح جائزة لغارو بايلان، وهو أرمني تركي عضو في البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي، وذلك لإسهاماته في الكفاح من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا وفي مختلف أرجاء العالم. هذا العام، كان المؤرخ تنار أكجام، وهو أحد الرواد في الكتابة عن الإبادة الجماعية للأرمن، ضيف الشرف في العشاء السنوي السابع للمجلس التنسيقي للمنظمات الأرمينية في فرنسا.

جمع الحدث حوالي 500 شخصية من وسائل الإعلام وقطاع الأعمال فضلا عن بعض القادة السياسيين المحليين والوطنيين، إلى جانب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. أكجام، أستاذ دراسات الإبادة الجماعية للأرمن بجامعة كلارك في ولاية ماساتشوستس الأميركية، أحد أوائل المثقفين الأتراك الذين يعترفون بالإبادة الجماعية للأرمن ويناقشونها بصراحة. وفي حين يتفق معظم المؤرخين على أن عمليات القتل الجماعي للأرمن على أيدي القوات العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى كانت إبادة جماعية، تقول تركيا إن الآلاف قتلوا من الجانبين في معارك مريرة في شرق الأناضول.

وتمت ترجمة أحدث كتب تنار أكجام في الآونة الأخيرة إلى اللغة الفرنسية من خلال إصدارات دار نشر المركز الوطني للبحث العلمي المرموقة، وقد حظي بثناء الجمهور لأنه عمل منذ ما يربو على ثلاثين عاما على الاعتراف بالإبادة الجماعية التي ارتكبتها بلاده في عام 1915. وأشاد ماكرون بنضال المؤرخ التركي وشغفه "بشجب إنكار" الدولة التركية.

> الإنكار لا يتعلق فقط بمنهج أيديولوجي، كما أن المطالبة بالاعتراف بالجرائم ليست مجرد تعبير عن إدانة أخلاقية

وقال الرئيس الفرنسي أمام أرمن فرنسا "لا يمكن للمرء أن يبني أي تاريخ عظيم على كذبة، ولا يمكن أن تستند أي سياسة عظيمة إلى النزعة التحريفية أو الإنكار". وفي كلمة حادة ومؤثرة، حدد أكجام مسار الحديث، وانتقد القادة الغربيين بسبب تساهلهم مع تركيا.

وقال أكجام "في واقع الأمر، العلاقات بين الإنكار والمشاكل السياسية المعاصرة قوية ولا يمكن تجاهلها ببساطة. هذا شيء فشل معظم السياسيين الأوروبيين والأميركيين في فهمه، وهو السبب في أن معظم الدول الغربية تؤيد بالكلمات فحسب الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن، في حين تواصل في الوقت نفسه علاقاتها التجارية المعتادة مع تركيا. هذا يذكرني قليلا بزعماء عصابات المافيا الذين يذهبون إلى الكنيسة كل يوم أحد، ومع ذلك يواصلون أنشطتهم الإجرامية بمجرد خروجهم من المبنى". وأثارت كلمات أكجام دمدمة وسط الحاضرين.

ويقول المؤرخ إن الإنكار لا يتعلق فقط بمنهج أيديولوجي للماضي، كما أن المطالبة بالاعتراف بالجرائم التاريخية ليست مجرد تعبير عن إدانة أخلاقية في ما يتعلق بالأحداث الماضية.

وأردف "إن الإنكار هيكل، لا يمكن للمرء ببساطة أن يحيله إلى الأعمال الوحشية السابقة. لقد أدى هيكل الإنكار إلى السياسات الحالية وما زال يفعل ذلك. وفي هذا الصدد، سيكون من المناسب والمعقول مقارنة الإنكار التركي بنظام الفصل العنصري في دولة جنوب أفريقيا".

وأكد أكجام أن اعتراف تركيا بالفظائع التي ارتكبتها الإمبراطورية العثمانية شرط مسبق لشعبها ليتمكّن من العيش في سلام وهدوء، ليس فقط مع بعضهم البعض ولكن مع الآخرين في المنطقة.

ويقول الكاتب اليهودي الإيطالي بريمو ليفي في كتابه "هل هذا هو الإنسان"، "أولئك الذين ينسون ماضيهم محكوم عليهم بمعايشته مرة أخرى".

وبدا أن الرسالة وصلت للرئيس ماكرون. ففي وقت لاحق بعد هذا المناسبة، استنكر "استفزازات تركيا" في شرق البحر المتوسط ونشر مرتزقة سوريين مدعومين من تركيا في ليبيا في انتهاك لوقف إطلاق النار بعد اجتماع مع رئيس الوزراء اليوناني. وقد كانت علاقاته مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان متوترة بشكل خاص خلال الأشهر القليلة الماضية. وبعد انتقادات ماكرون لعدم فعالية حلف شمال الأطلسي (الناتو) في وقف هجوم أنقرة الأخير على سوريا، ووصفه الحلف بأنه في حالة "موت إكلينيكي"، استهدف الرئيس الفرنسي نظيره التركي.

السؤال دون إجابة عن مكافحة الإنكار طرح فكرة وضع قانون لمعاقبة الإنكار مرة أخرى على الطاولة. فقد اعترفت فرنسا بالإبادة الجماعية للأرمن في عام 2001، لكن التشكيك في الإبادة الجماعية لا يُعاقب عليه القانون، على الرغم من مطالبة الأرمن في فرنسا بذلك منذ زمن طويل. وفشلت محاولات سنّ قانون في هذا الاتجاه في عامي 2008 و2011. واعتمدت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ نصا في عام 2016، ولكن المجلس الدستوري علّقه. ولم يقبل الأرمن في فرنسا بالقرار وقامت منظماتهم بحملة من أجل عملية تشريعية جديدة.

وقطع ماكرون خلال كلمته في هذا الحدث وعدا إذ قال "أنا أشارككم قيمكم ونضالكم، يبقى أن نجد الطريق القانوني الصحيح للوصول إلى هناك".

الإنكار أدى إلى السياسات الحالية